

التوصيات الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة للجنة القدس*

(شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العددان ٢٢٧-٢٢٨،
شباط / فبراير - آذار / مارس ١٩٩٢)

١٩٩٢/١/٢٣

عقدت "لجنة القدس" دورتها الرابعة عشرة برئاسة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية رئيس "لجنة القدس"، ومشاركة المجاهد السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مدينة مراكش بالمملكة المغربية، يوم الخميس الثاني عشر من شهر رجب الفرد ١٤١٢ هـ، الموافق ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ م، للنظر في تطورات الوضع في مدينة القدس ودرس الوضع المستفحل الناجك عن استمرار إسرائيل في تهويد المدينة المقدسة، وانتهاك حرمت الأماكن المقدسة، والامعان في مصادرة الأملاك والعقارات الإسلامية، والمضي قدماً في أعمال الحفر والتنقيب حول المسجد الأقصى المبارك.

وقد اكتسى عقد هذه الدورة أهمية كبرى، لأنها أول دورة تعقدها اللجنة بعد انتهاء حرب الخليج، لتأكيد قضية القدس وهويتها العربية والإسلامية، التي تحاول إسرائيل ضمها، وتهويدها، وطمس معالمها، وإصرارها على ادعائها الباطل، القائل أن القدس عاصمة أبدية للكيان الصهيوني، في الوقت الذي يشهد العالم عملية السلام الرامية إلى تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، مما يعرض عملية السلام للفشل.

وشارك في أعمال هذه الدورة وفود الدول والأعضاء في اللجنة، والدكتور حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد افتتح الدورة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رئيس "لجنة القدس"، بخطاب ضاف، رحّب في مستهلّه، بالوفود المشاركة، وأبرز أهمية عقد اجتماع اللجنة للنظر في تطوّر الأوضاع في القدس الشريف والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في ضوء التطوّرات الأخيرة، المتمثلة في بدء عملية السلام وانعكاساتها على المنطقة بصورة عامة، وعلى المدينة القدس بصورة خاصة.

وتحدث المجاهد السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فوجه الشكر إلى جلاله الملك الحسن الثاني على مبادرة جلالته المتمثلة في دعوة "لجنة القدس"، من جديد، إلى الانعقاد، وقدّم عرضاً شاملاً لتطورات الوضع في القدس والأراضي المحتلة، وخطورة الاجراءات والممارسات والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية، والمسيحية، ومحاولاتها تهويد المدينة المقدسة، وطمس معالمها الحضارية والتاريخية والدينية، واستمرارها في مصادرة الأراضي وممتلكات الأوقاف وإقامة المستوطنات، ممّا يؤثر، تأثيراً خطيراً، في عملية السلام.

ثم أجرى أعضاء اللجنة مداولات حول التصدي للممارسات الصهيونية القمعية المتواصلة ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، التي تتمثل في عمليات الاستيلاء على الأملاك والعقارات، وفي تصاعد جرائم القتل

* المصدر: يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩-١٩٩٣. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص ٨٠٦-

والإبعاد والطرْد غير القانوني، والاعتقال دون مسوِّغ أو مبرر، وفي العمل كذلك، بصورة متعمَّدة لم يسبق لها مثيل، على محو المعالم الحضارية العربية الإسلامية الأصيلة من على أرض القدس وفلسطين، من طريق التهويد الكامل؛ وتتمثل، كذلك، في تصعيد بناء المستوطنات على الأرض العربية الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل واستقدام مئات الآلاف من المستوطنين الجدد في أقصر فترة ممكنة، للحلول محل أهل البلاد الشرعيين، انطلاقاً من محاولة تطبيق الأمر الواقع المفروض.

وناقش رؤساء الوفود موضوع إصرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية على تغييب قضية القدس عن محادثات السلام، وأكدوا أن ذلك أمر مدبر، ترمي إسرائيل من ورائه إلى تثبيت عملية ضمّ القدس، مخالفة بذلك الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة.

وأكد رؤساء الوفود، من ناحية أخرى، أن القدس عربية إسلامية، وأن ذلك أمر لا يقبل الجدل والمساومة، وأن مصيرها لا يخضع لظروف آنية عابرة، وقد شاعت إرادة الله أن ترتبط بين المسجد الأقصى والمسجد الحرام برباط أبدي منذ كان الاسراء والمعراج.

واتفقت الآراء، خلال المناقشات، على أن الأشهر القليلة الماضية شهدت هجمة مركّزة في مجال الاستيطان على أوسع مدى في القدس، وفي جوارها، بل في كل الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، مما يبيّن أن هناك خطة كبرى يهدف تنفيذها إلى احكام الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس، وإلى إقامة تجمعات استيطانية في الأراضي المحتلة كي يتمّ توطين مليون يهودي في محيط القدس. وقد استمرّ التوغّل الاستيطاني، داخل أسوار مدينة القدس القديمة، من طريق الاستيلاء على العقارات والمباني والأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية. ولم يعد خافياً، اليوم، على أحد، أن إسرائيل قد استحوذت، حتى الآن، على أكثر من ٦٠ بالمئة من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبحثت اللجنة في الأوضاع الحياتية الخطيرة التي يعاني منها أبناء الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال، وضرورة تمكينه من الاستمرار في انتفاضته الشجاعة، ومواصلة الصمود والنضال وحرص الصفوف لصون المكتسبات التي بذلت في سبيلها المهج والأرواح، مهما يفرض على الأشقاء المسلمين وعلى الأشقاء المسلمين وعلى الأصدقاء في كل مكان واجب دعم ذلك الشعب الأعزل، ومساندته، والعمل على حمايته بكل وسيلة ممكنة، حتى يتم تحرير القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة. وعرضت اللجنة، باهتمام، المتغيرات السياسية على الصعيد الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بدء محادثات السلام بين أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي، وعرضت وضع مدينة القدس على جدول أعمال مفاوضات السلام الثنائية، وأكدت مساندتها للجهود المبذولة لإحلال السلام في الشرق الأوسط؛ كما أكدت أن قضية القدس من القضايا الأساسية التي يجب معالجتها. وأعربت عن أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف وكذلك الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه السياسية والوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف.

وفي ضوء تلك المداولات، اتخذت "لجنة القدس" التوصيات التالية:

أولاً: تؤكد اللجنة أن قضية بيت المقدس وتحرير المسجد الأقصى المبارك تظل الشغل الشاغل لكل المسلمين، وأن الأمة الإسلامية لا تسمح بالتفريط بأي جزء مهما صغر شأنه، من القدس الشريف وأرض فلسطين.

ثانياً: تؤكد اللجنة أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧م، وينطبق عليها ما ينطبق على الأراضي المحتلة، عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وترفض أية دعوة لاستبعاد القدس من دائرة مفاوضات السلام؛ كما تؤكد أن عودة القدس إلى السيادة الفلسطينية شرط رئيسي على طريق تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: تدعو اللجنة دول العالم إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية، تعاملًا يحدو بتلك السلطات إلى اعتباره، بأية صورة من الصور، اعترافاً ضمناً بالأمر الواقع، الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة لإسرائيل. وتذكر، في هذا المقام، بقرارات مجلس الأمن الدولي ٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ (١٩٨٠م) التي تقضي ببطالان القانون الاسرائيلي الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. وتؤكد أن كل التدابير والاجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة، ومخالفة للمعاهدات الدولية والمواثيق والأعراف.

رابعاً: تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى العمل على إشاعة روح الدفاع عن القدس، باعتبار ذلك واجباً إسلامياً وقومياً، وعلى زيادة ترسيخ مكانة القدس في نفوس المسلمين، ودحض الافتراءات والأكاذيب التي يطلقها العدو الصهيوني حول قضية القدس؛ كما تدعو إلى التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المضمار.

خامساً: تدين اللجنة كل صور الممارسات التي تقترفها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، منتهكة، بذلك انتهاكاً صارخاً، العهد الدولي القاضي بإلغاء كل صور التمييز العنصري، وتدين، أيضاً مخططات إسرائيل الاستيطانية التهويدية في القدس والأراضي الفلسطينية والجولان السوري التي تتحدى مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٨م.

سادساً: تدين اللجنة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لإقدامها على نهب وثائق المحكمة الشرعية في القدس يوم ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١م؛ وتطالب هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمجتمع الدولي بإجبار تلك السلطات على إعادة الوثائق الإسلامية في أقرب وقت، والالتزام بعدم تكرار تلك الجريمة.

سابعاً: تلتمس من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، رئيس "لجنة القدس"، القيام بالاتصالات التي يراها جلالته ضرورية من أجل العمل على إجراء أعمال الاعمار والصيانة اللازمة لقبة مسجد الصخرة والمسجد الأقصى المبارك وسائر الأماكن المقدسة والمعالم الأثرية الأخرى المعرضة للانهيار والاندثار في القدس الشريف.

ثامناً: تعرب اللجنة عن التضامن المطلق مع سكان بلدة سلوان، القائمة في جوار المسجد الأقصى، ومع إخوانهم أبناء الشعب الفلسطيني، الذين أخرجوا من منازلهم ظلماً وعدواناً لإحلال مستوطنين يهود محلهم.

تاسعاً: تعرب اللجنة عن دعمها للجهود التي أدت إلى عقد مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط في مدريد، وبد مفاوضات السلام في واشنطن، سعياً وراء توفير حل عادل وشامل لقضية فلسطين والنزاع العربي - الاسرائيلي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ومنها قرارا مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ويضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف وكذلك الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى، تنفيذاً لصيغة "الأرض مقابل السلام". وتمكين

شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، ومنها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

عاشراً: تدين اللجنة إسرائيل لاستهانتها بعملية السلام، وعدم جديتها وإثارتها العقبات المصطنعة أمام هذه العملية، بقصد التهريب منها وتعطيلها، وتعتبرها مسؤوله عن عدم تمكين محادثات السلام في واشنطن من تحقيق أي تقدم جوهري.

حادي عشر: تناشد اللجنة كل الدول الاستجابة لطلب الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٦٨١، الذي يدعو إلى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

ثاني عشر: تعرب عن ارتياحها لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٧٢٦، الذي يدين إسرائيل لقرارها أبعاد اثني عشر فلسطينياً من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتطلب من المجتمع الدولي التصدي لسياسة الابعاد والطرده وارغام إسرائيل على الامتنال لإرادة الشرعية الدولية.

ثالث عشر: تتوجه اللجنة بالتحية والتقدير إلى الشعب الفلسطيني المجاهد، لاستمراره في التضحية دفاعاً عن أرضه ومقدساته؛ وتدعو الدول الإسلامية إلى المزيد من مساندة نضال الشعب الفلسطيني، ودعم انتفاضته المباركة، تعزيزاً لقدرته على الصمود ومقاومة الاحتلال وحماية المقدسات الإسلامية.

رابع عشر: تقرر اللجنة تشكيل وفد من أعضائها لزيارة الجمهوريات الإسلامية الست الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (كازاخستان واوزبكستان وقيرغيزيا وطاجيكستان وتركمانستان واذربيجان) لشرح التطورات على صعيد القضية الفلسطينية، والأخطار التي تهدد الأماكن المقدسة في بيت المقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولنيل مساندة هذه الجمهوريات للقضية الفلسطينية، تطبيقاً لمبدأ التضامن الإسلامي.

خامس عشر: تقدر اللجنة، بالغ التقدير، الاهتمام الذي يوليه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني للقدس خاصة، ولقضية فلسطين عامة، وتعهد إلى جلالته بالعمل على اختيار وفد من أعضاء "لجنة القدس" تناط به مهمة زيارة دول رابطة الدول المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقاً) قصد شرح الخطورة البالغة التي يكتسبها استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة، وبيان مدى التهديد الذي يتعرض له، بسبب تلك الهجرة، مصير الشعب الفلسطيني ومستقبله.

سادس عشر: تعرب اللجنة عن تقديرها الفائق لموقف قداسة البابا يوحنا بولس الثاني والمراجع المسيحية الأخرى المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني؛ وتسجل، بارتياح، استنكارهم الممارسات غير القانونية التي تقدم عليها سلطات الاحتلال في مدينة القدس؛ وتدعو إلى استمرار التنسيق مع حاضرة الفاتيكان والمراجع المسيحية الأخرى، تنسيقاً من شأنه الحفاظ على القدس، وهويتها.

سابع عشر: تؤكد اللجنة توصياتها السابقة، المتعلقة بعقد لقاء إسلامي - مسيحي، بمشاركة الفاتيكان والكنائس الشرقية وغيرها، من أجل الحفاظ على هوية المدينة المقدسة، وعلى طابعها الديني، والتاريخي، وعلى وضعها الديمغرافي.

ثامن عشر: تدعو اللجنة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي لم تدفع التزاماتها المالية لـ "صندوق القدس" ووقفته، إلى الوفاء بها؛ كما تدعوها إلى تنظيم حملة تبرعات على المستوى الشعبي لصالح الصندوق المذكور وقضيته، حتى يتمكن من الاستمرار في أداء دوره في مساندة نضال الشعب الفلسطيني وصمود أبناء القدس العربية في وجه الاحتلال.

تاسع عشر: تعرب اللجنة عن تقديرها العميق، وشكرها الجزيل، للمغرب، ملكاً وحكومة وشعباً، على ما خصّت به الوفود المشاركة في أعمال هذه الدورة من بالغ الحفاوة وكرم الضيافة وحسن الاستقبال.

عشرون: تكلف اللجنة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمتابعة تنفيذ توصياتها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx